حوار...

بقلم: احمد طلعت

اللعبة الخطرة..!!

بعد ان انتهت الحكومة من الجزء الاول من مشروعها للاصلاح الاقتصادي، انتقلت الي الجزء الثاني وهو الجزء الخاص بسد العجز في الموازنة العامة للدولة. ولأن الحكومة لاتريد ان تسد هذا العجز عن طريق طبع اوراق النقد او اللجوء الي الاقتراض - ومعها كل الحق في ذلك - لجأت الي البحث في زيادة حصيلة الضرائب فيما اسمته بمشروع (الضريبة الموحدة).

ونقرر من البداية، اننا من المؤيدين لعملية الاصلاح الاقتصادي حتي ولو ترتب عليها بعض الاعباء الاضافية، بشرط ان يتحمل القادرون الجانب الاكبر من هذه الاعباء، وبشرط ان يدرس القانون الجديد دراسة متانية، ويناقش علي اوسع نطاق مع كافة القطاعات المعنية حتي لاتكون له آثار (سلبية) علي بقية اوجه النشاط الاقتصادي في البلاد، او يتعرض بسببه الاقتصاد القومي لهزة تفوق في خطورتها مجرد العجز في الميزانية.

وهناك عدة قواعد تحكم تعديل نظام الضرائب في الدول المتحضرة ومن اهمها عدم تغيير النظام القائم بين يوم وليلة، وانما يبدأ تطبيق القوانين الجديدة بعد فترة تتراوح بين ثلاثة وخمسة أعوام حتي يمكن للممولين ان يرتبوا اوضاعهم وفقا للقواعد التي تتضمنها القوانين الجديدة وحتي تستعد - في نفس الوقت - الاجهزة الحكومية المعنية بتحصيل الضرائب للمتغيرات التي سوف تترتب علي تطبيق النظام الجديد.

لكن الملاحظ في مشروع قانون الضريبة الموحدة انه جاهز للتطبيق خلال شهور معدودة، وهو امر بالغ الخطورة بالنسبة للنشاط الاقتصادي في مجمله، وخصوصا بالنسبة لما ينتظر ان يترتب عليه من (انكماش) اقتصادي وكساد في الاسواق ينعكس علي قطاعات كبيرة من المواطنين ويساعد علي زيادة اعداد العاطلين عن العمل.

ونحن لانريد ان نناقش تفاصيل القواعد الجديدة التي سوف يأتي بها القانون المقترح، ولا نريد ان نحكم له او عليه، لكننا نطالب بان يطرح المشروع المقدم من الحكومة لمناقشة واسعة داخل مجلس الشعب وخارجه، وان يؤخذ في الاعتبار كل ما يبدي من آراء وتجارب المختصين قبل اصدار القانون حتي يتمتع بالثبات والاستقرار ولايكون عرضة للتعديل والتفسير، كما حدث بالنسبة لقوانين عديدة صدرت متسرعة ثم جري (ترقيعها) عدة مرات بعد صدورها مثل قوانين قطاع الاعمال العام وضريبة المبيعات وغيرهاكثير..

ونطالب ثانيا بألا يطبق القانون بمجرد صدوره، وانما يحدد تاريخ بداية تطبيقه بعد فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات حتي يستعد الممولون لتطبيق القانون، وحتي يتمكن العاملون في اجهزة الضرائب من (استيعاب) احكامه وتطبيقاته، وهو ما يساعد علي كفاءة الاداء وزيادة الحصيلة.

ونطالب ثالثا ان يكون حد الاعفاء متمشيا مع مستوي المعيشة الحقيقي ونفقات المعيشة الحقيقية وقت بدء العمل بالقانون الجديد، وتجدر الاشارة الي ان حد الاعفاء في قانون الضريبة التصاعدية علي الايراد الذي وضع عام١٩٤٩ كان الف جنيه سنويا، وهو ما يساوي الآن في ظل القوة الشرائية الحالية للجنيه ما يقرب من مائة الف جنيه..!!

ونطالب رابعا بان تدرك الحكومة ان قوانين الضرائب بالذات لها انعكاسات (سياسية) هامة، خصوصا في الظروف الراهنة، التي تري فيها بعض التيارات ان الضرائب بصفة عامة تتعارض مع الشريعة السماوية التي لاتعرف سوي نظام (الزكاة) وهذا الرأي - مهما كانت عليه من تحفظات - قد يؤدي الي اتساع نفوذ هذه التيارات وسط الطبقات التي تثقل عليها اعباء الحياة، او علي الاقل تعاطفها مع هذه الآراء.

لذلك فان بعض (التأني) والتروي في وضع قانون جديد للضرائب - مع اعترافنا بضرورته - يمكن ان يجنب المجتمع والاقتصاد القومي هزات نحن في غني عنها، ويمكن ان يكفل للقانون الجديد ضمانات الثبات والاستقرار التي لايمكن لاي اصلاح اقتصادي حقيقي ان يقوم في غيابها.

هامش: قيام (معظم) رجال الشرطة بواجبهم من اجل احترام القانون لايعطي الحق (لأقلية) منهم بالاستهتار بالقانون..